

تفعيل مكافحة الجناات الضريبية

لمواجهة آثار الأزمة العالمية

أ. / معزوز نشيدة*

Abstract:

Les paradis fiscaux ne sont pas à l'origine de la crise des subprimes, mais ils sont présents dans tous les épisodes importants de cette crise. Les incitations proposes offshore (secret et exemptions fiscales) créent de profondes perturbations dans le mouvement des capitaux à l'échelle de la planète et ont massivement contribué aux déséquilibres économique mondiaux. Plusieurs stratégies ont été mises en œuvre pour lutter contre les paradis fiscaux afin de renforcer la régulation de la finance internationale. L'échange automatique de renseignement est considéré comme le nouveau critère mondial pour accroître la transparence financière à des fins fiscales.

Les mots clés: Paradis fiscaux, Crise financière, Secret bancaire.

ملخص:

إن الجناات الضريبية ليست مسبب لأزمة الرهانات العقارية، ولكن نجدها في كل المراحل الهامة للأزمة. إن التحفيزات المقدمة في الجناات الضريبية (سرية، إعفاءات ضريبية) خلقت اضطرابات عميقة في حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي وساهمت في اختلال توازن الاقتصاد العالمي. وضعت عدة استراتيجيات لمحاربة الجناات الضريبية وتقوية تنظيم المالية الدولية. وأن التبادل التلقائي للمعلومات يعد بمثابة المعيار العالمي الجديد من أجل زيادة الشفافية المالية لأهداف ضريبية.

الكلمات المفتاحية: الجناات الضريبية، الأزمة المالية، السرية المصرفية.

مقدمة:

سلطت الأزمة المالية العالمية الضوء على أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عموما والمالية خصوصا مزيدا من المسؤولية النابعة من وجوب تعزيز دور الدولة التدخل والايجابي وزيادة الإنفاق العام لتمكن الدولة من مواجهة تداعيات هذه الأزمة. ومن أجل زيادة الإنفاق العام للدولة لابد من زيادة الموارد العامة للدولة الذي لن يتحقق إلا من خلال التعاون الايجابي بين الإدارة الحكومية والفعاليات الاقتصادية لتحسين مستوى الثقافة والوعي الضريبي ومحاربة الجنات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وتعبئة موارد إضافية للخزينة العامة للدولة.

يعد التهرب الضريبي عقبة كبرى لتعبئة المدخرات المحلية ويحد بشكل كبير من الموارد المتاحة للاستثمار من أجل التنمية بفعل ضخ أموال ضخمة في اقتصاديات بلدان أجنبية وجنات ضريبية. ومن أجل إيجاد الأموال اللازمة لمكافحة الآثار السلبية للآزمة المالية والاقتصادية، تسعى الكثير من البلدان إلى استرجاع أموال دافعي الضرائب المهربة في مصارف أجنبية حيث تعرضت البلدان المتهمة بأنها جنات ضريبية إلى ضغوط كبيرة بهذا الشأن.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية: كيف يمكن تفعيل مكافحة الجنات الضريبية لمواجهة الأزمة المالية العالمية؟

1) الجنات الضريبية ودورها في الأزمة العالمية:

الجنات الضريبية ظاهرة من ابرز الملامح الصارة للعولمة المالية فهي لا تخضع لقيود أو شروط وتوفر السرية المصرفية وتعمل في نظم رقابية أقل شفافية مما يؤهلها لتكون مخبأ للثروات غير المشروعة، وأحيانا المشروعة.

1-1) ماهية الجنات الضريبية:

إن كل دولة تصمم نظمها الضريبية بشكل يلائم ظروفها وأوضاعها المختلفة، فينشأ عن ذلك قيام أنظمة ضريبية متنوعة ومتباينة، ومن هنا، تقوم بعض الدول وسعيا لتحقيق مصالحها بوضع أنظمة ضريبية جذابة تقدم بموجها معدلات ضريبية منخفضة جدا أو لا تفرض ضرائب أصلا، بالإضافة إلى تقديم مزايا أخرى.

⊕ تعريف الجنات الضريبية:

يختلف تعريف الجنات الضريبية من دولة للأخرى فيستعمل الانجلو ساكسون مصطلح (tax haven) الذي يعني ضريبة المرسى أو الميناء الآمن الذي يرسوا فيه المكلف الدولي بعد قطعه لبحر التشريعات الضريبية وعواصفها، أما الألمان فقد استعملوا مصطلح (oasis fiscales) والذي يعني الواحات الضريبية التي يستريح فيها المكلف الدولي بعد عبوره لصحراء الضرائب، ومنهم من عرفها بأنها الملجأ (ou refuge asile) أما في اللغة اللاتينية فقد استعمل مصطلح (fugere) الذي يعني بالفرنسية (fuir) أي فر

وهرب، فالتكلم عن الجنة الضريبية يعني في المقابل أن المكلف الدولي كان يعيش في جحيم ضريبي (enfer fiscal) نتيجة ثقل وكثرة الضرائب المفروضة عليه¹. ويمكن تعريفها على أنها دول ذات سيادة يقرر تشريعها الضريبي العديد من المزايا والإعفاءات الضريبية بالنسبة للدخول الأجنبية، مما يؤثر بالسلب على الإيرادات الضريبية لها بالمقارنة مع الدول الأخرى².

✚ خصائص الجنات الضريبية:

- رغم عدم وجود تعريف محدد وواضح للجنات الضريبية فإنها تشترك في مجموعة من الخصائص أهمها:³
- استقرار سياسي واقتصادي: استقرار الامتيازات الممنوحة، توفر وسائل النقل، تنوع طرق الاتصالات، وجود عملة مستقرة وكذلك غياب الرقابة على الصرف؛
- غياب أو وجود معدلات ضريبية منخفضة للضريبة: تعتبر الخاصية الأساسية والمشاركة لجميع الجنات الضريبية بحيث تتميز بعبء ضريبي ضعيف أو منعدم؛
- تشريع مالي وتجاري جذاب: إذ تضمن للمستثمر السر المصرفي للعمليات المالية والمصرفية التي يقوم بها، كما لا تجبر المؤسسات والشركات على إعداد الحسابات المالية السنوية لها؛
- بنية اقتصادية قوية: مزودة ومدعمة بقاعدة مصرفية صلبة وسوق مالي فعال ونظام اتصالات ملائم وخدمات مرافقة ذات كفاءة عالية ومتوفرة بسهولة (مستشارين جبائيين، محامين، موثقين، وقانونيين.....الخ)
- كل تلك الخصائص جعلت الجنات الضريبية مراكز استثمارية هامة تستقطب عددا هائلا من المستثمرين خاصة الشركات الدولية، حيث يمكنها الاستفادة من المزايا الجبائية الممنوحة لهم (انعدام أو انخفاض معدلات الضريبة)، والمزايا غير الجبائية كالحفاظ على سرية المعلومات حول حساباتهم المصرفية (السرية المصرفية).
- وتختلف الجنات الضريبية عن المراكز المالية خارج الحدود أفسور Offshore حيث تتميز هذه الأخيرة ب⁴:
- سيطرة غير المقيمين على القطاع المالي؛
- الحصة غير المتكافئة للنشاط العابر للحدود مقارنة بالنشاط المحلي؛
- مراقبة العمليات العابرة للحدود من قبل مصالح خارجية؛
- وتزامن وجود تشريع داخلي مع الإجراءات الخاصة بالعمليات المالية خارج الحدود.

1-2) الجنات الضريبية ومكانتها في الاقتصاد العالمي:

تقدير حجم الجنات الضريبية ليس بالأمر السهل لان هدف هذه الجنات هو تقديم خدمات (مالية وجبائية) غير شفافة.

✚ الجنات الضريبية في العالم:

إن تعداد الجنات الضريبية يختلف حسب الهيئة المقدمة لهذه الإحصائيات فحسب شبكة العدالة الضريبية (Tax Justice Network (TJN فإنها تحصى 60 جنة ضريبية، أما كتاب Guide Chambost، فيبين وجود 100 جنة ضريبية⁵، من بينهم 55 جنة ضريبية ذات أهمية بالنسبة لمستعمليهم⁶، أما تقارير البنك العالمي لسنة 2008 فتشير

إلى وجود 70 جنة ضريبية، بينما في سنة 1970 كان عددها 25 جنة ضريبية، أن ارتفاع عدد الجنات الضريبية صاحب العولمة المالية. وتختلف الجنات الضريبية باختلاف المزايا التفضيلية التي تمنحها للمكلف الدولي وباختلاف شخصيته القانونية (شخصية طبيعية أو شخصية معنوية)، فمثلا إمارة موناكو تعتبر جنة ضريبية للمكلفين الدوليين ذوي الشخصية الطبيعية، بينما نجد جزيرة مان تعتبر من أحسن الجنات الضريبية بالنسبة للشركات التجارية (شخصية معنوية)، فالنظام الضريبي المطبق في هذه الجزيرة لا يطلب من هذه الشركات أي تصريح للأرباح أو حتى تبرير الوثائق المحاسبية ماعدا دفع مبلغ الاشتراك السنوي. وحتى الولايات المتحدة لا تخلو منها مثل نيفادا وفلوريدا وولاية ديلاوير التي لا تتمتع بضرائب قليلة فقط ولكن يمكن لأي شخص إنشاء شركة مجهولة المالك أيضا. بريطانيا كذلك تعفي استثمارات الأجانب المقيمين من الضرائب، ومن أشهر الجنات الضريبية جزر فيرجن وهي مجموعة من تسع جزر تقع في بحر الكاريبي وتتمتع بإعفاء ضريبي لرأس المال والشركات. وعلى الصعيد الأوروبي هناك إمارة موناكو التي تعتبر الملاذ المميز للصفوة من الأوروبيين الأثرياء، وكذلك لوكسمبورغ ملاذا للشركات الراغبة في التهرب من الضرائب. ولقد تخصصت بعض الجنات الضريبية في مجالات محددة وعلى سبيل المثال جزر تايمان تحتضن أكثر من 9400 صندوق تحوط تدبير أصولا قيمتها حوالي 2.2 تريليون دولار لتحتل الصدارة في جذب هذا النوع من صناديق الاستثمار، أما جزر برمودا فتحتل المركز الأول في إعادة التأمين.

✦ والجنات الضريبية تتحكم في الاقتصاد العالمي:

قدمت العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن البنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة الشفافية الدولية، وغيرها من الهيئات الدولية بالإضافة إلى تقارير محلية في بعض الدول عن الفاقد الذي تخسره خزينة الدولة من الضرائب غير المحصلة على الشركات، نظرا للجوئها إلى الجنات الضريبية في الخارج. هناك مشكلتان أساسيتان تشكلان اعتراضا من قبل الدول والمنظمات الاقتصادية ضد الجنات الضريبية:

- أولاها أن هذه الجنات الضريبية أصبحت ملاذا للشركات والأفراد من أجل عدم دفع الضرائب في بلادهم، وبالنسبة للشركات فإن الأمر أكثر إشكالا، فهي تمارس نشاطها في دولها الأصلية ولكنها تسجلها في جنات ضريبية دون أن تقوم هناك بأي نشاط فعلي، وفي هذا نوع من التنافس غير النزيه في استقطاب الاستثمارات والشركات؛
- وإما المشكلة الثانية المرتبطة بالجنات الضريبية، فهي مشكلة المال غير الشرعي أو غسيل الأموال عن طريق شركات وهمية أو شركات واجهة مسجلة في هذه المناطق.

كشفت تقارير البنك العالمي لسنة 2008 أن الجنات الضريبية تحولت إلى حاضنة لأصول تقارب 10 تريليونات دولار، يقدر البنك الفاقد من الضرائب غير المحصلة عبر دول العالم نظرا للجوء شركاتها إلى الجنات الضريبية بحوالي 500 إلى 800 مليار دولار سنة 2008 وتشير التقارير إلى أن 55% من عمليات التجارة العالمية تمر عبر الجنات الضريبية و 3/1 الاستثمار الخارجي المباشر في العالم توجه إلى الجنات الضريبية⁸. وحسب تقارير منظمة الشفافية الدولية أن أكثر من 4000 مصرف وحوالي مليون شركة وهمية، تتخذ من الجنات الضريبية مقرا لها، وبينت مختلف المؤشرات أن نصف التدفقات المصرفية العالمية تمر عبر الجنات الضريبية.

وتقدر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أن جزيرة جيرسي (مساحتها 116 كيلومتر مربع) تستقطب 500 مليار دولار، وتستقطب سويسرا 1500 مليار، وبريطانيا 1300 مليار، ولوكسمبورغ 740 مليار، الكاريبي وأمريكا الوسطى 670 مليار، سنغافورة 370 مليار، الولايات المتحدة 370 مليار أو هونغ كونغ 150 مليار دولار. وفي الولايات المتحدة وحدها يقدر حجم الأموال الأمريكية المنهبة من الضرائب في حسابات مصرفية تنتهك القواعد الدولية بحوالي 700 مليار دولار، ولدى 83 من أكبر مئة شركة أمريكية فروع في جنات ضريبية، حيث أن هروب رأس المال إلى الخارج يتزايد بمبلغ 200 إلى 300 مليار دولار سنوياً¹⁰.

إن الدول النامية لم تكن بمنى عن الجنات الضريبية، فحسب تقرير منظمة أوكسفام (منظمة بريطانية خيرية)، الدول النامية تخسر بسبب حرمانها من الضرائب المستحقة على أموال مواطنيها المودعة في الخارج ما قيمته 124 مليار دولار سنوياً، وهو مبلغ يفوق بكثير حجم المساعدات التي تتلقاها هذه الدول من الخارج والبالغة 103 مليار دولار. وطبقاً لنفس التقرير فإن مواطنون من الدول النامية يملكون ما يزيد على 6.2 تريليون دولار في الخارج، والجدير بالذكر أن الجزء الأهم من هذه الأموال المهربة هي لأنظمة غير ديمقراطية، ولا تقبل الرقابة الشعبية، تتحكم فيها الفساد الإداري وتنفذ إلى الشفافية¹¹.

3-1) الجنات الضريبية والأزمة العالمية:

لقد أبرزت الأزمة العالمية الدور الذي أدته الجنات الضريبية في هذه الأخيرة، ولكن قبل أن نتطرق إلى دور الجنات الضريبية في الأزمة الاقتصادية لابد أن نشير إلى أهم أسباب هذه الأزمة.

⊕ الأزمة العالمية وأهم أسبابها:

تعد هذه الأزمة من أخطر الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ نشأته في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، أزمة خطيرة وعميقة وشموليتها ونتائجها على مستوى الدول والاقتصاد العالمي ومستقبل العالم كله.

إن الأزمة العالمية لم تظهر بقوة إلا في منتصف شهر سبتمبر 2008 وذلك نتيجة لسوء إدارة التمويل العقاري في الولايات المتحدة حيث تعدت الرهون العقارية القيمة الحقيقية للممتلكات بحوالي 2.3 تريليون دولار، وأثر ذلك في بورصات العالم نتيجة لعمليات التوريق، وانعكست هذه الأزمة في بدايتها في صورة إفلاس بعض المصارف الأمريكية الكبرى وانهايار بعض المؤسسات المالية وشركات التأمين، وكذلك بعض المصارف ليس فقط في الولايات المتحدة بل وفي أوروبا واليابان. وتبع ذلك انهيار في بورصات الأوراق المالية على مستوى العالم في صورة انخفاضات متتالية بلغت خسارتها وفقاً لبعض التقديرات أكثر من 25 تريليون دولار في البورصات الأمريكية وحدها¹².

من الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية -بالتركيز على الانفصال بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي- نذكر:

- تحرير حركة رؤوس الأموال ورفع الرقابة عليهم وتقويم أسعار الفائدة وأسعار الصرف وهو الأمر الذي ساهم في توسيع الجريمة المالية المنظمة (أساساً تبييض الأموال والتهرب الضريبي...) التي تتحمل الجنات الضريبية المسؤولية العظمى في تفاقمها¹³؛

- انتشار استخدام أدوات مالية وهي المشتقات أي المستقبلات والخيارات والتحوطات ضد تغير سعر الفائدة¹⁴؛
 - التصرفات اللاعقلانية واللاأخلاقية لعدد من المضاربين الماليين المغامرين ومسيري المصارف وصناديق الاستثمار الذين فقدوا حسهم العالي بشؤون المال والاقتصاد وأصبح همهم الوحيد الرفع من المردودية المالية وضمان مداخيل خيالية لهم ولحاملي الأسهم الكبار، كما يعود سبب الأزمة لعدم كفاءة وكالات التقييم أو غفلتها أو تواطؤها مع بعض المؤسسات المالية والمصرفية؛
 - ترابط الاقتصاديات فيما بينها بسبب ترابط أسواق المال، وسهولة انتقال رأس المال المضارب من سوق لآخر.
- وإن كل هذه الأسباب أدت إلى أزمة ثقة، والتي بدورها أدت إلى ظهور الأزمة، فالثقة هي أساس استقرار النظام المالي.

✦ دور الجنات الضريبية في الأزمة العالمية:

سلطت الأزمة المالية العالمية الضوء على ضرورة مكافحة الجنات الضريبية، فهذه الأخيرة لم تسبب بأزمة الرهانات العقارية عالية الأخطار في أمريكا، لكنها لعبت دورا هاما في هذه الأزمة وبيّن تقرير لمكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي أن جزءا من النظام المصرفي الوهمي أوفشور أسسته مصارف أمريكية في جزر كايمان، من أجل أن يروج لحسابها لسندات المال المعقدة، وكان في أساس الأزمة.

وإن لم تكن المراكز المالية في الخارج سبب الأزمة الحالية إلا أنها سمحت لمصارف معروفة مثل البريطاني نورذن روك أو الأمريكي بير ستيرنز بإخفاء خسائرها، وهي تؤثر على استقرار النظام المالي، وهي تحتوي صناديق المضاربة والتي عمدت إلى بيع أصولها بشكل كثيف بعدما حاصرتها الأزمة، ما ساهم في انهيار الأسواق والأسهم والموارد الأولية.

المصرف الأول الذي عرف صعوبات في هذه الأزمة Northern Rock (مصرف عقاري بريطاني) حيث أن مجموع الديون القصيرة الأجل للمصرف كانت مخبأة في فرع مسجل كجمعية في جرسى، وكان المصرف لا يمارس مهامه إلا عن طريق ديون قصيرة الأجل، وعندما بدأت أزمة الرهن العقاري، فإن المصارف لم تسمح بإعطاء قروض تبادلية وبذلك وجد المصرف نفسه بدون أي تمويل قصير الأجل، وقد قارب على الإفلاس، وبذلك خضع إلى التأميم.

ومن خلال تحليل حسابات الأمريكيين في مصرف Bear Stearns، أول مصرف أفلس في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الرهانات الخطرة التي أدت إلى خسارته كانت مملوكة لعدد من الفروع أغلبها يقع في جزر الكايمان، وفي أيرلندا.

وحدث نفس الشيء في مصرف Hepo Real Estate (مصرف عقاري ألماني)، حيث ساهم فرعه الموجود في أيرلندا في إخفاء المخاطرة الكبيرة، وهذا أدى به إلى الإفلاس.

وفي تقرير مجلس المحاسبة الأمريكي لسنة 2008، يبين أن أكثر من نصف أصول الرهن العقاري في مصارف أمريكية كانت تسير من جزر الكايمان¹⁵.

إن الجنات الضريبية ليست مسبب لأزمة الرهن العقاري، ولكن نجدها في كل المراحل الهامة للأزمة، حيث أن التحفيزات المقدمة في الجنات الضريبية (سرية، إعفاءات ضريبية) خلقت اضطرابات عميقة في حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي وساهمت في اختلال توازن الاقتصاد العالمي، والذي ساهم في الأزمة، ففي سنة 2008 حوالي 1.3 بليون دولار قد غادرت بصورة غير شرعية من دول فقيرة إلى جنات ضريبية واقتصاديات دول غنية، هذا التدفق عمق اختلال التوازن، جزء كبير من هذه الأموال توجه إلى المجال العقاري، وبذلك تولدت فقاعات مضاربة في العقار ضخمت القطاع المالي، وأدت إلى المزيد من الخسارة¹⁶.

(2) مكافحة الجناات الضريبية لمواجهة الأزمة العالمية:

عندما نشرت وحدة الدراسات التابعة للايكونومست في سنة 1975 أول تقرير عن الجناات الضريبية استحوذ الموضوع على اهتمام الكثيرين ومنذ ذلك الحين استمر الجدل حول مراكز الاوقشور وعلى مدى عشرين سنة، ظهرت خلالها جناات جديدة لم تبذل السلطات الضريبية مجهودا يذكر للتدخل لكن هذا الوضع لم يستمر، وفي أواخر التسعينات بدأت الحرب على ما يسمى بالمنافسة الضريبية الضارة وأصبح هناك قوائم سوداء بأسماء الجناات الضريبية¹⁷.

(1-2) إدراج الدول المتهمه في قوائم لتخفيف السرية المصرفية:

أصبح ينظر إلى الجناات الضريبية بأنها السبب الرئيسي في زعزعة النظام المالي العالمي نظرا لهروب رؤوس الأموال إلى مصارف متواجدة في الجناات الضريبية، لما تقدمه هذه الأخيرة، خاصة التزامها بالسرية المصرفية لذلك بدأ الضغط على الدول المتهمه أنها جناات ضريبية بإدراجها في قوائم سوداء لتخفيف من السرية المصرفية.

⊕ السرية المصرفية:

بعد موضوع السرية المصرفية من الموضوعات الهامة والمتصلة بالنظم الاقتصادية الحديثة.

- تعريف السرية المصرفية:

يعرف السر المصرفي بأنه كل واقعة مصرفية تنشأ بين الزبون والمصرف ترتب التزام على المصرف وموظفيه بعدم الإفشاء بها للغير¹⁸. وتعد السرية المصرفية من القواعد المستقرة والصليقة الصلة بعمل المصارف. فتلتزم المصارف بموجب القواعد العامة في القانون والأعراف المصرفية بحفظ أسرار الزبائن وعملياتهم المصرفية، ما لم يكن هناك نص في الاتفاق يقضي بغير ذلك.

ومما لا شك فيه انه بقدر ما يحافظ المصرف على أسرار عملائه بقدر ما يرتفع حجم تعاملاته. فضلا عن أن كتمان المعاملات المصرفية فيه مردود ايجابي للاقتصاد الوطني بما يوفره من ثقة للائتمان العام باعتباره مصلحة عليا للدولة.

لقد كان الالتزام بالسر المصرفي ولا يزال مصدر ثروات بعض الدول كسويسرا، التي تمثل رائدة تطبيق السرية المصرفية في شكلها القانوني، لتنتقل بعد ذلك إلى مختلف بلدان العالم¹⁹.

- السر المصرفي في العالم:

يرتبط السر المصرفي بشكل وثيق بصورة سويسرا، مع ذلك لا يعتبر السر المصرفي خصوصية تتفرد بها سويسرا، حيث تتوفر بلدان أخرى بمنظومات قانونية مشابهة، أكثر أو أقل صرامة، مما هو مطبق في سويسرا.

في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، يستخدم مفهوم السر المصرفي، لكن بشكل محدود، في المقابل، تتوفر البلدان على مناطق أو أراضي تابعة لهما، مثل (جيرزي وجزر كايمان وجزيرة مان والباهاماس وغيرها) التي تتميز بقوانين أقل تشددا بكثير²⁰. هناك أساليب مختلفة لتحديد معيار يصنف الأشياء والقوائم التي تقع في إطار السرية المصرفية ومن هذه الأساليب:

- الطريقة الإحصائية أو (طريقة التعداد) التي اعتمدها الفقه الألماني، وتقوم هذه الطريقة على تفصيلات بيانية إحصائية لمختلف الوقائع والعمليات المصرفية التي يجب أحاطتها بالسرية المصرفية؛
- والطريقة التمييزية أو (الطبيعة الموضوعية للوقائع) التي اعتمدها الفقه السويسري حيث عدت هذه الطريقة أن كل شيء يعمل به المصرف من خلال تعامله مع الزبون يكون مشمولاً بالسرية المصرفية شريطة أن يكون ذلك غير معروف أو مجهولاً تماماً من قبل الجمهور، ومن ثم تستبعد المعلومات التي يطلع عليها موظف المصرف من مصدر آخر كصديق أو قريب فلا تكون مشمولة بالسرية المصرفية²¹.

✚ قوائم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

- قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتاريخ 2009/09/02 بإصدار تقرير شذ أنظار العالم، قسمت فيه الجئات الضريبية إلى ثلاثة مجموعات:
- تتمثل المجموعة الأولى في الجئات الضريبية التي تعهدت بتطبيق معيار الشفافية وتبادل المعلومات الضريبية، والتي أبرمت أقل من اثنا عشر اتفاقية (اتفاقية جبائية دولية) في هذا الصدد، وتدعى بالقائمة الرمادية الداكنة؛
 - تعتبر المجموعة الثانية مراكز مالية عالمية أكثر مما هي جئات ضريبية، والتي أيضاً تعهدت بتطبيق معيار الشفافية وتضم ثمانية أقاليم، وتدعى بالقائمة الرمادية الفاتحة؛
 - وأما المجموعة الثالثة فهي عبارة عن الأقاليم والدول التي لم تتعهد البتة بتطبيق معايير الشفافية، ويطلق عليها مصطلح القائمة السوداء والتي كانت تضم كل من كوستاريكا وماليزيا والفلبين وأوروغواي لكنها مباشرة بعد إصدار هذا التقرير، وتحديداً بتاريخ 2009/04/07، تراجعت عن موقفها، وتم بعد ذلك إلغاء القائمة السوداء للجئات الضريبية وتم إدراجها ضمن القائمة الرمادية.
- ويوضح الجدول التالي الدول والأقاليم التي تتضمنها المجموعتين الأولى والثانية²²:

الجدول: قائمة الجنات الضريبية

الجنات الضريبية التي تعهدت بتطبيق معيار الشفافية وتبادل المعلومات الضريبية (القائمة الرمادية الداكنة)					
السلطة المعنية	سنة التعهد	عدد الاتفاقيات	السلطة المعنية	سنة التعهد	عدد الاتفاقيات
الجبائية المبرمة		الجبائية المبرمة			
أندورا	2009	(0)	جزر مارشال	2007	(1)
انجويلا	2002	(0)	موناكو	2009	(1)
انتيفوا وبربودا	2002	(7)	مونتسرات	2002	(0)
أروبا	2002	(4)	ناورو	2003	(0)
الباهاما	2002	(1)	جزر الانتيل الهولندية	2000	(7)
البحرين	2001	(6)	نيوي	2002	(0)
بليز	2002	(0)	بنما	2002	(0)
برمودا	2000	(3)	سانت كيتس ونيفيس	2002	(0)
جزر فيرجن البريطانية	2002	(3)	سانت لوسيا	2002	(0)
جزر كايمان	2000	(8)	سانت فنسنت	2002	(0)
جزر كوك	2002	(0)	وغرينادين وسامو	2002	(0)
دومينيكا	2002	(1)	سان مارينو	2000	(0)
جبل طارق	2002	(1)	جزر تركس وكايكوس	2002	(0)
جرينادا	2002	(1)	فانواتو	2003	(0)
ليبيريا	2007	(0)	ليشتنشتاين	2009	(1)
المراكز المالية (القائمة الرمادية الفاتحة)					
النمسا	2009	(0)	جواتيمالا	2009	(0)
بلجيكا	2009	(1)	لوكسمبورج	2009	(0)
بروناي	2009	(5)	سنغافورة	2009	(0)
شيلي	2009	(0)	سويسرا	2009	(0)

OCDE, «Rapport d'étape», 20/04/2009,

المصدر:

<http://www.oecd.org>

⊕ الجنات الضريبية وتخفيف قواعد السرية المصرفية:

عززت حكومات الدول حول العالم خلال السنوات القليلة الماضية جهودها لإنهاء سرية الحسابات المصرفية، مدفوعة بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية وعدد من الفضائح الكبيرة للشركات، مما أثار مخاوف جديدة بشأن التهرب الضريبي والشفافية المالية. فبعد أن كانت في يوم من الأيام من العناصر الأساسية في القطاع المالي بعدد من الدول، أعلن الكثير من المراقبين إنهاء السرية المصرفية، إذ أن مجموعة العشرين الكبرى أطلقت حملة عالمية تهدد بفرض عقوبات على الدول التي ترفض تقديم مزيد من الشفافية بشأن الحسابات المصرفية لزيائن أثرياء أجنبية.

لذلك آنذاك، طلب من الدول إلغاء السرية المصرفية في شكلها الحالي، أو إدخال تعديلات جوهرية عليها، تضمن المنافسة الحرة في مجالات أربعة حداً أدنى²³:

- استقطاب الودائع والمدخرات على نحو عادل بين المصارف والمؤسسات المالية؛
- عدم توفير الملاذ الآمن لمكلفي الضرائب؛
- الإفصاح الكامل عن الإحصاءات والبيانات المصرفية؛
- والإسهام الفاعل في مكافحة تبييض الأموال.

ولذلك أعلنت سويسرا والنمسا ولوكسمبورغ موافقتهن على التعاون في الملف التهربي الضريبي شريطة توافر شبهات مدعومة بحجج (أي أدلة بارتكاب جريمة محققة) للإفراج عن معلومات مصرفية خاصة بعملائهم وأعلنت إمارة ليختنشتاين (وسط أوروبا) وإمارة اندورا (جنوب غرب أوروبا) موافقتهما وكذلك بلجيكا وافقت على إلغاء السرية المصرفية باعتبارها من دول الاتحاد الأوروبي، كما أعربت سنغافورة، هونغ كونغ وجزر كيمان (في بحر الكاريبي) عن عزمهم على المشاركة في عمليات تبادل معلومات ضريبية²⁴.

وبذلك خضعت الكثير من الحكومات التي تتولى إدارة مراكز مالية للضغوط الشديدة من طرف دول أجنبية ووافقت على معايير ضريبية دولية تهدف إلى تقاسم المعلومات باعتبارها جزءاً من جهود تهدف إلى وضع إجراءات صارمة على التهرب الضريبي والجريمة في عالم تلغى حدوده بشكل متزايد، وهذا لتجنب تضمين اسمها في القائمة السوداء للجنات الضريبية²⁵.

الدول أمضت أكثر من 700 اتفاق لتبادل المعلومات الضريبية وهذه الإجراءات أدت إلى تحصيل 14 مليار أورو كموارد إضافية متأتية من 100000 خاضع للضريبة الأثرياء الذين أخفوا أصولهم و ثرواتهم في المراكز المالية الخارجية (أوفشور) و جنات ضريبية.

وكذلك نجحت حكومات بعض الدول في استرداد ما فقدته من عائدات فعلى سبيل المثال اضطر مصرف يو بي إس السويسري إلى دفع غرامة بمبلغ 780 مليون دولار في سنة 2009 بسبب مساعدته وتحريضه لمتهربين أمريكيين من دفع الضرائب، وفي سنة 2010 توصلت الحكومة السويسرية إلى اتفاق مع السلطات الأمريكية يقضي بتسليم إدارة الضرائب الأمريكية البيانات الشخصية لما يزيد عن 4500 من أصحاب الحسابات المصرفية في مصرف يو بي إس متهمين بالتهرب الضريبي²⁶.

ولكن ومع كل هذه الإجراءات إلا أن بعض الدول المتهمه بأنها جنات ضريبية أرادت التحايل (تراوغ)، فمثلاً موناكو، أمضت اتفاقيات مع سان مارينو، جزر الكايمان، برباد، وسويسرا، يعني مع جنات ضريبية أخرى، وليس مع إيطاليا التي تعتبر أكبر زبون لها.

سويسرا كذلك لجأت إلى خدعة، حيث أن المادة 26 من الاتفاقية الضريبية النموذجية OCDE تتوقع أن الدولة التي تطلب معلومات يجب أن تقدم هوية المكلف، ولكن سويسرا تعتبر كلمة هوية تقرض تقديم ليس فقط اسم وعنوان المكلف ولكن أيضاً المؤسسة المصرفية المعنية، ولكن في بعض الأحيان مصالح الضرائب تكون متأكدة من جرم المكلف ولكن دون أن تعرف بأي مصرف استعان²⁷.

2-2) استراتيجيات جديدة لتفعيل مكافحة الجناات الضريبية:

دفعت الأزمة المالية الحكومات في العديد من أنحاء العالم إلى تبني إجراءات جديدة أكثر صرامة ضد المتهربين من الضرائب، للحد من استنزاف أموال الداخل وتصديرها إلى الخارج، في الوقت الذي تعاني فيه هذه الحكومات ضائقة مالية.

⊕ اتفاقية RUBIK الإبقاء على السرية المصرفية:

لاستبعاد شبح التبادل التلقائي للمعلومات، وهو ما يعني القضاء النهائي على السرية المصرفية، اختارت الحكومة السويسرية في ماي 2011 الأخذ بالاتفاقيات الضريبية الثنائية الجديدة المسماة RUBIK والتي وقعت في كل من بريطانيا وألمانيا والنمسا، وتنص على دفع ضريبة على الثروة لتسوية الماضي، وضريبة مستقطعة من المصدر على المداخل في المستقبل²⁸.

تنص الاتفاقيات المبرمة مع ألمانيا وبريطانيا على تسوية وضعية أصول غير مصرح بها مملوكة في سويسرا لمواطنين من هذين البلدين. وفي هذه المرة يتم دفع ضريبة تقديرية لمرة واحدة على المبلغ المودع، ويقطع من طرف وكيل للسحب (يكون مصرفا من الناحية المبدئية) ويحول بطريقة مجهولة (أي أنه لا يتم ذكر اسم المدخر)، إلى السلطات الجبائية الألمانية أو البريطانية، بما يؤدي إلى تسوية المخالفات السابقة.

تتراوح نسبة الاقتطاع ما بين 19% و 34%، أما بنسبة للمردود المرتقب في المستقبل على رؤوس الأموال، فسيتم إقرار ضريبة تحريرية (استباقية) على الفوائد وعلى الأرباح. بالنسبة لألمانيا حددت النسبة التي سيتم اعتمادها بـ 26.375%، وهي مطابقة لما هو معمول به في هذا البلد. في المقابل، تتراوح هذه النسبة ما بين 27 و 48% لبريطانيا تبعا لأصناف الفوائد والمردودية على رؤوس الأموال²⁹.

إن الذي يهم الدول التي تتعرض إلى تهرب ضريبي كبير ليس معرفة المتهربين ولكن استرجاع الإيرادات الجبائية المفقودة، لذلك اقترحت سويسرا هذه الاتفاقية مع كل من فرنسا، إيطاليا، اليونان، السويد³⁰.

فرنسا أول الدول التي رفضت هذا الاتفاق حيث اعتبرها الرئيس الفرنسي François Hollande بمثابة عفو جبائي من نوع روبيك، فهذا يعني التنازل عن السيادة في تحصيل الضريبة ويجب أن تكون هناك ثقة عمياء في المصرفين لتقدير حجم الأصول واقتطاع الضريبة دون إمكانية الرقابة، وهذه الأسباب جعلت ألمانيا تتراجع عن هذه الاتفاقية، حيث قررت محاربة المتهربين بكل الطرق فقامت بشراء 6 أقرص مسروقة بها معطيات مصرفية عن 700 ألماني متهم بالتهرب الضريبي واستطاعت تحصيل 3 ملايين دولار منها 2.5 مليار دولار تم استرجاعها بمحض الإرادة حتى لا يتم متابعتها قضائيا³¹.

⊕ اتفاقية فاتكا قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية:

فاتكا Foreign Account Tax Compliance Act - FATCA هو قانون أمريكي تم التصديق عليه من قبل الكونغرس الأمريكي سنة 2010، يهدف بالدرجة الأولى إلى مواجهة عمليات التهرب الضريبي للأمريكيين الذين يحتفظون بأصول مالية خارج الولايات المتحدة.

- التعريف بقانون فاتكا:

قانون فاتكا مرتبط بمصلحة إيرادات الضرائب الأمريكية الذي يخول للسلطات الأمريكية المكلفين من الأفراد خارج حدود الدولة الأمريكية (الذين لديهم أرصدة حسابات تزيد على 50 ألف دولار أمريكي)، باستخدام النظام المصرفي العالمي وغيره من الكيانات التجارية، للقيام بدور المتابع والمحصل للضرائب من حسابات الأمريكيين خارج الولايات المتحدة.

كما يستهدف الكيانات التجارية الأجنبية من شركات وغيرها، التي يكون للأمريكيين مساهمات فيها تتجاوز نسبة معينة من رأس مالها، بالتصريح عن أصولها ومداخلها أيا كان نوعها³².

- الهدف من قانون فاتكا:

استنادا إلى القانون الضريبي الأمريكي، تفرض الدولة الأمريكية ضريبة دخل على جميع المواطنين الأمريكيين، بغض النظر عن بلد إقامتهم، وبالتالي يلزم المواطن الأمريكي المقيم خارج الولايات المتحدة كما المواطن الأمريكي الذي يملك حسابات مصرفية خارج الولايات المتحدة بالإبلاغ ودفع ضريبة لكونه حاملا الجنسية الأمريكية. إلا أن آلاف المكلفين الأمريكيين كانوا يتهربون من الضريبة وذلك بإخفاء موجوداتهم في حسابات أوفشور. فإدراكا منها للخطر الضريبي الذي تشكله هذه الحسابات، أطلقت مصلحة - الضرائب الأمريكية IRS (Internal Revenue Services: خدمة العائد الداخلي) برنامج الوسطاء المؤهلين Qualified Intermediaries الذي سرعان ما اظهر عدم فعاليته. واثرب ضريبة "يو اس بي" والأزمة المالية العالمية، بحث المشرع الأمريكي في حل لقضايا التهرب الضريبي عبر الحسابات الخارجية فأقر في 18 مارس 2010 قانون "فاتكا" الذي عدل قانون الضرائب الصادر سنة 1986 بإضافة الفصل الرابع³³.

إضافة إلى ما سبق، فإن القانون يهدف إلى تحصيل حوالي 8 مليون دولار في مدة عشر سنوات حيث أن قانون فاتكا هو جزء من قانون " حوافز التوظيف لاستعادة معدلات تشغيل العمالة" الذي يتطلب مدا خيل جبائية هامة وكذلك من خلال دراسات تبين أن التهرب الضريبي كلف الولايات المتحدة 305 مليون دولار سنة 2010 وكذلك كلف 3 مليار دولار خلال العشر سنوات الماضية³⁴.

- والالتزام بتطبيق قانون فاتكا والنتائج المترتبة عليه:

مع أن فاتكا هو قانون طوعي من الناحية التقنية، إلا أن المؤسسات المالية الأجنبية التي تتجاهله ستجد نفسها مجمدة خارج السوق العالمية للخدمات المالية، إذ أن عدم الامتثال ليس خيارا لأنه قد يسفر عن أضرار تجارية مالية وأذى على مستوى السمعة (تشويه سمعتها على الساحة الدولية)، ويترتب على المؤسسات غير الملتزمة بالقانون غرامة تبلغ 30 في المائة من أي متحصلات أو دفعات للمصرف من أي مصرف أو مؤسسة مالية يتعامل معها حول العالم³⁵.

ومع تطبيق هذا القانون الجديد فإن عدد من الدول (فرنسا، ألمانيا، الصين...) بدأت تفاوض بقوة قائلة أنه في حالة التزام مصارفها بالكشف عن حسابات مصرفية سرية للأمريكيين فعلى المصارف الأمريكية أن تعاملها بالمثل بالكشف عن حسابات لمواطنين فرنسيين وألمان وصينيين لديها.

✦ مؤشر السرية المالية: الخريطة الحقيقية للجنات لضريبة:

شبكة العدالة الضريبة Tax Justice Network هي منظمة غير حكومية وضعت سنة 2009 مؤشر السرية المالية Financial Secrecy Index، ويسمى كذلك مؤشر الغموض المالي) الذي هو مؤشر كمي وكيفي، الخاصية الكيفية تأخذ بعين الاعتبار القوانين والتشريعات الإقليمية، الاتفاقيات الدولية، وكذلك نوعية السرية المقدمة، أما الخاصية الكمية تقوم بإسقاط الخاصية الكيفية حسب حجم الإقليم ومدى أهميته في السوق المالي العالمي، يتكون هذا المؤشر من 12 نقطة تأخذ في عين الاعتبار درجة سرية الدولة ووزنها في النظام المالي الدولي³⁶. وأدرجت في هذا التصنيف الجديد 60 دولة بينها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة مع أنهما مدرجتان على اللائحة البيضاء للدول السليمة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وآخذت الشبكة على ولاية ديلاوير الأمريكية ضمانها السرية المصرفية وعدم فتح سجل عام للشركات المالية وعدم الامتثال بما فيه الكفاية إلى القوانين الدولية في المجال الضريبي. واعتبرت الشبكة أن حي لندن المالي يتسم بأقل غموض لكنه لا يتوفر على سجل عام لأخر المستفيدين من الشركات ولا يسمح بوصول ملائم للمعلومة المصرفية.

وانتهمت الشبكة بلدان أخرى مدرجة في اللائحة البيضاء لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنها هولندا وجزيرة ماديرا البرتغالية وإيرلندا وبلجيكا.

وحسب هذه الشبكة، فإن الجنات الضريبية الست الأولى في العالم هي الولايات المتحدة الأمريكية، لوكسمبورغ، سويسرا، جزر كايمان، المملكة المتحدة، إيرلندا، هذه هي الخريطة الحقيقية للجنات الضريبية³⁷.

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن المراكز المالية العالمية الكبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة، تحاول ممارسة الضغط على دول العالم الأخرى من أجل الالتزام لقواعد الشفافية والضرائب العادلة، في الوقت الذي لا تلتزم فيه هذه المراكز بنفس القواعد.

لذلك فإن الحل المناسب لمشكلة محاربة الجنات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وسرية الحسابات المصرفية تكمن في فرض التبادل التلقائي للمعلومات (أي أنه على المصارف أن تقدم المعلومات الخاصة بدافعي الضرائب من المقيمين في الخارج بطريقة تلقائية وعلمية) والذي يعد بمثابة المعيار العالمي الجديد من أجل زيادة الشفافية المالية لأهداف ضريبية.

خاتمة:

يخلص البحث في النهاية إلى مجموعة من النتائج، نلخص أهمها في النقاط

التالية:

- الجناات الضريبية ظاهرة من ابرز الملامح الضارة للعلومة المالية فهي لا تخضع لقيود أو شروط وتوفر السرية المصرفية وتعمل في نظم رقابية اقل شفافية مما يؤهلها لتكون مخبأ للثروات غير المشروعة، وأحيانا المشروعة؛
- محاربة السرية المصرفية ومكافحة التهرب الضريبي تعتبر من الأخطار الرئيسية على اقتصاديات الدول وعلى الاستقرار المالي العالمي؛
- سلطت الأزمة المالية العالمية الضوء على ضرورة مكافحة الجناات الضريبية، فهذه الأخيرة لم تسبب بأزمة الرهانات العقارية عالية الأخطار في امريكا، لكنها لعبت دورا هاما في هذه الأزمة؛
- إن ظاهرة التهرب الضريبي شجع عليها التواطؤ السلبي للبلدان الأجنبية بفعل اعتماد منظومة مالية غير شفافة تكمن من وجود جناات ضريبية، وأيضا التغاضي عن الشركات الوهمية والحسابات المصرفية المجهولة؛
- ودفعت الأزمة المالية الحكومات في العديد من أنحاء العالم إلى تبني إجراءات جديدة أكثر صرامة ضد المتهربين من الضرائب، للحد من استنزاف أموال الداخل وتصديرها إلى الخارج.

وبناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فقد رأت الباحثة ضرورة الأخذ بمجموعة من التوصيات ومن أهمها:

- الالتزام بالشفافية والمعاملة بالمثل لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة التهرب الضريبي الدولي ومحاربة الجناات الضريبية؛
- ضرورة إزالة الجناات الضريبية لإعادة ترتيب النظام المالي العالمي؛
- ومحاربة الجناات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وسرية الحسابات المصرفية تكمن في فرض التبادل التلقائي للمعلومات (أي أنه على المصارف أن تقدم المعلومات الخاصة بدافعي الضرائب من المقيمين في الخارج بطريقة تلقائية وعلنية) والذي يعد بمثابة المعيار العالمي الجديد من أجل زيادة الشفافية المالية لأهداف ضريبية.

1 CHAMBOST Edouard, «Guide Chambost des paradis fiscaux», ed. Favre (7^e ed.), Lausanne, 1999, p. 22.

2 سوزي عدلي ناشد، «ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية»، ط. دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 129.

3 GOUTHIÈRE Bruno, «Les impôts dans les affaires internationales», ed. Francis Lefebvre (6^e ed.), Paris, 2004, pp. 743-745.

4 قدي عبد المجيد، «دراسات في علم الضرائب»، ط. دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 206.

5 CHAMBOST Edouard ل المرجع السابق

6 GAYOS José, «Des paradis fiscaux à l'enfer social», In revue vie économique, volume 3, n° 3, mars 2012, p. 2.

7 شريفة عبد الرحيم، «الجناح الضريبية تحت الحصار»، الاهرام الاقتصادي، تاريخ الموضوع: 11 مارس 2013،

<http://digital.ahram.org.eg>

8 مقال، «اجتماع دولي لمناقشة الجناح الضريبية»، تاريخ الموضوع: 20 جوان 2009،

<http://www.alarab.com.qa>

9 CHAVAGNEUX Christian, «Lutter contre les paradis fiscaux: Un combat de longue durée», In revue forum, numéro juin 2012,

<http://www.revueforum.fr>

10 المرجع السابق ل مقال، «اجتماع دولي لمناقشة الجناح الضريبية».

11 بيتر نيغلي، «التهرب الضريبي يضر باقتصاديات الدول الفقيرة أيضا»، تاريخ الموضوع 2009/07/09،

<http://www.swissinf.ch>

12 رمضان علي الشراح، «الأزمة المالية العالمية، أسبابها، آثارها، انعكاساتها على الاستثمار لدولة الكويت»، الملتقى الدولي لأفاق الاستثمار، الدورة الثالثة، 28 & 29 افريل 2009،

<http://www.unioninvest.org>

13 أحمين شفير، «أزمة مالية أم أزمة العولمة الليبرالية الجديدة»، مداخلة مقدمة في اليوم البرلماني حول «الأزمة العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني» بالمجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 30 جوان 2009، ص 7.

14 ولهي بوعلام، «نحو تفعيل أدوات السياسة الضريبية لمواجهة الأزمة المالية العالمية: حالة الجزائر»، ط. مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011، ص 165.

15 CHAVAGNEUX Christian, «A quoi servent les paradis fiscaux?», In problèmes économiques, n°3046, 20 juin 2012, p. 52.

16 SHAXSON Nicholas, «Les paradis fiscaux et la crise financière», In revue vie économique, volume 3, n° 3, mars 2012, p. 4.

17 المرجع السابق ل شريفة عبد الرحيم.

18 اياد خلف محمد جويعد، «المسؤولية الجزائية عن إقشاء السرية المصرفية»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، 2010، ص ص 243-264.

19 سعود ذياب العتيبي، «اثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسيل الأموال»، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص 43.

- 20 مقال، «السر المصرفي»، تاريخ الموضوع 20 مارس 2009،
<http://www.swissinf.ch>
- 21 أديب مباله & مي محرز، «السرية المصرفية في التشريع السوري»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011، ص ص 07-23.
- 22 بوقرو إيمان، «كيفية تقاضي الأزواج الضريبي الدولي في إطار الاتفاقية الجبائية الدولية»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (تخصص مالية)، جامعة سكيكدة، 2010، ص 31.
- 23 عصام الجردى، «يو بي إس يفجر أزمة الجناات الضريبية»، تاريخ الموضوع: 2009/09/18،
<http://www.uac.org.lb>.
- 24 مقال، «توابع الأزمة العالمية تضرب سرية الحسابات المصرفية»، تاريخ الموضوع 2013/01/05،
<http://www.kantakji.com>
- 25 أندرياس كيسر، «مزيد من الضوابط تقيد السرية المصرفية»، تاريخ الموضوع 2012/10/26،
<http://www.swissinf.ch>
- 26 POILET Vincent, «Le secret bancaire suisse: La contre-attaque», In revue banque, n° 738, juillet-août 2011, p. 54.
- 27 المرجع السابق لـ CHAVAGNEUX Christian،
«A quoi servent les paradis fiscaux?»، ص 53.
- 28 أرمنندو مومبيلي، «سويسرا تدفع ضريبة تمسكها بالسرية المصرفية»، ترجمة عبد الحفيظ العبدلي، تاريخ الموضوع: 2012/08/20،
<http://www.swissinf.ch>
- 29 المرجع السابق لـ POILET Vincent، ص 56.
- 30 MACKE Gaelle, «L'Allemagne dit non à rubik, mais la suisse ne manque pas d'idées pour défendre son secret bancaires», 23/11/2012،
<http://www.challenges.fr/magazine>
- 31 DUPARC Agathe, «Le plan des suisses pour sauver le secret bancaire», In revue le monde, 27/08/2012, Genève،
<http://www.lemonde.fr>
- 32 طلعت زكي حافظ، «خريطة طريق لتعامل المصارف مع قانون فاتكا»، المجلة الإلكترونية الاقتصادية، العدد 7003، تاريخ الموضوع 2012/12/13،
<http://www.alqt.com>
- 33 محمد البعاصيري، «قانون فاتكا (FATCA) يرمي إلى إنشاء نظام ضريبي عالمي»، المنتدى المصرفي العربي، 18-20 أبريل 2013.
- 34 Foreign Account Tax Complice Act (FATCA), «Decrypage des enjeux et impact», Sia conseil, 2011،
<http://www.sia-conseil.com>
- 35 MACDONALD Rob & TOLLIS, «Ce que les banques et fonds d'investissement français doivent savoir sur FATCA», In revue banque, n° 744, janvier 2012, p. 46.
- 36 المرجع السابق لـ CHAVAGNEUX Christian،
«A quoi servent les paradis fiscaux?»، ص 55.
- 37 المرجع السابق لـ SHAXSON Nicholas، ص 3.